الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج161/01(03/24)/25-خ(12708)

كلمة

معالي السيد خليفة شاهين المرر

وزير دولة - دولة الإمارات العربية المتحدة

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (160)

القاهرة:

الاربعاء 6 مارس/آذار 2024

-

وزعت دون إلقاء

معالي الدكتور/ محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج، رئيس الدورة العادية (161) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري،

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،

معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أتقدم بالتهنئة إلى معالي الدكتور/ محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج للجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، بمناسبة ترأسه لأعمال الدورة العادية (161) لمجلس جامعة الدول العربية، وأتوجه بالشكر لمعالي/ ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج للمملكة المغربية الشقيقة، على رئاسة الدورة السابقة (160)، والشكر موصول لمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

في الدورات السابقة، لمجلسكم الموقر، ركزنا على ما يشهد العالم ومنطقتنا من نزاعات وتوترات وتحديات متسارعة وغير مسبوقة تنعكس تداعياتها على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الدول الأعضاء، ودعونا إلى ضرورة إعلاء شأن العمل المشترك، والتضامن وتكامل الجهود المسخرة لمواجهة التحديات والأزمات الإقليمية والدولية، من خلال خفض حدة التوترات وتعزيز دور الدبلوماسية والحوار، باعتبارها السُبل الأنجح في بناء الثقة وحل الخلافات، ونشر الاستقرار وتحقيق الازدهار. إلا إنه ومنذ الدورة السابقة في سبتمبر 2023 لم تشهد المنطقة تقدما في هذا الإتجاه، وإنما على النقيض من ذلك إزدادت حدة العنف والمواجهات والتوتر وإرتفع منسوب التهديدات الجيوسياسية ووضعت المنطقة على مسار غاية في الحساسية والخطورة.

وفي مواجهة هذا الوضع المتأزم لا بد من أعادة تأكيد مبادئ وقيم دولة الإمارات العربية المتحدة في إيمانها بأهمية العمل على إيجاد حلول سلمية لهذه الأزمات قائمة على أساس التواصل الإيجابي والحوار وتغليب الدبلوماسية فيما بين دول المنطقة، ومع مختلف دول العالم، وترسيخ مبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول وسلامة

أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والإيمان الراسخ بأن الدبلوماسية لا تزال الوسيلة الانجع لحل الأزمات وأن الحوار والمفاوضات أداة لا غنى عنها لمعالجة الصراعات القائمة إقليميا ودوليا.

وفي ظل ما يشهده العالم من توترات ونزاعات وإستقطاب تؤكد دولة الإمارات على أن مكافحة التطرف وخطاب الكراهية ونبذ العنصرية والطائفية يبقى السبيل الأفضل والجسر الأصلب الذي نعبر عليه نحو الاستقرار والإزدهار والعيش المشترك.

وفي هذا السياق، فإن الإمارات العربية المتحدة، وبالرغم من التصعيد والإجراءات غير الشرعية من جانب إيران، تسعى جاهدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة، من قبل إيران، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك من خلال المفاوضات الثنائية أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وفي مواجهة الحرب الإسرائيلي على قطاع غزة والأهوال التي يتعرض لها السكان هناك، وما أدت إليه الاعتداءات الإسرائيلية من وضع إنساني كارثي بالغة الحساسية والخطورة، يهدد حياة كامل سكان

القطاع، فإن دولة الإمارات تؤكد على ضرورة تكثيف العمل الجماعي والجهود المشتركة، لوضع حد لآلة الدمار المستمرة، وتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، يحفظ أرواح المدنيين ويوفر لهم المساعدات الإنسانية والإغاثية الضرورية بكميات كافية وبتدفق متواصل ومستدام وآمن، وبشتى الطرق والممرات. وأهمية العمل على تفادي توسيع رقعة الصراع، وتجنب تكرار المواجهات والعنف، من خلال تحقيق حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، وفي إطار أفق سياسي يعتمد خارطة طريق واضحة وشفافة وملزمة تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش بأمن واستقرار وحياة حرة وكريمة للشعب الفلسطيني الشقيق إلى جانب دولة إسرائيل، ووفقا للشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة. حيث إننا نؤمن بأن هذا هو الطريق الوحيد الكفيل بوقف دوامة العنف والمواجهات وتعزيز عوامل الأمن والإستقرار في المنطقة. واليوم اكثر من أي وقت مضي فإن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى حكومة خبراء ذو كفائة عالية تتمتع بإستقلالية وصلاحيات كاملة تعمل بشفافية لتوفير كل ما يستحقه ويحتاجه الشعب الفلسطيني.

وأن دولة الإمارات مستمرة في بذل الجهود الدبلوماسية والتواصل مع كافة الدول والأطراف الفاعلة للوصول إلى هذه الأهداف وجلب التهدئة والسلام إلى الشرق الأوسط.

وإننا إذ ندعو إلى استمرار الجهود لتحقيق وقف إطلاق النار، وزيادة تتدفق المساعدات الإنسانية والاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين في قطاع غزة، فإننا نثمن الجهود التي يقوم بها الأشقاء في دولة قطر وجمهورية مصر العربية لتأمين أتفاق على وقف لإطلاق النار والإفراج عن المحتجزين والمعتقلين.

ومن جانبنا، لم تأل دولة الإمارات جهداً في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، فأطلقت مبادرة "الفارس الشهم 3" وسيرت جسراً جوياً، لا يزال مستمراً، في إيصال المساعدات الإغاثية والطبية، وافتتحت مستشفى ميدانياً داخل قطاع غزة، ومستشفى عائما أخر في العريش المصرية، وأقامت محطات تحلية المياه لإمداد سكان القاطع بمياه الشرب، وكذلك توفير وتشغيل الأفران الآلية والمطابخ لتوفير الخبر والوجبات في غرة. علاوة على إستقبال الأطفال الجرحى ومرضى السرطان للعلاج في دولة الإمارات. ورتبنا زيارة ميدانية إلى العريش ومعبر رفح للمندوبين الدائمين للدول الأعضاء

في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للوقوف على تأثيرات الكارثة التي يعانيها قطاع غزة. ونحن مستمرون في هذه الجهود حتى النهاية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي كثفت دولة الإمارات تحركها واتصالاتها الدبلوماسية منذ اندلاع الأزمة في قطاع غزة سعياً لوقف التصعيد وتحقيق وقف لإطلاق النار وإعادة التهدئة لحقن الدماء، وأعطت الأولوية لمعالجة الوضع الإنساني ولحماية المدنيين والمنشئات المدنية وتأمين ممرات إنسانية أمنة ومستقرة لتقديم المساعدات الإغاثية والطبية. ونجحت جهودنا في اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار 2712 (2023) وكذلك القرار 2720 (2023)، وذلك أثناء عضويتنا غير الدائمة في المجلس، اللذين طالبا باتخاذ خطوات ملموسة لزيادة تدفق المساعدات الإنسانية التي يحتاجها الفلسطينيون بشدة، وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على الأرض في قطاع غزة. ونعمل عن قرب مع الأمم المتحدة وكبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، معالي سغيريد كاغ، التي عينها الأمين العام للأمم المتحدة، كما نعمل على إيجاد طرق إضافية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون عوائق.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

في ضوء التهديد القائم لأمن البحر الأحمر فإن دولة الإمارات قد عبرت عن أهمية التصدي للتهديدات القائمة لحرية الملاحة التجارية الدولية والنقل البحري، وبخاصة تلك الناجمة عن أعمال الكيانات من غير الدول (non-state actors) والحركات الإرهابية، كونها تشكل تهديدا غير مقبول للتجارة العالمية وللسلام والأمن الدوليين. ونؤكد على أهمية تضامن كل الدول في الحفاظ على أمن وحرية الملاحة البحرية المشروعة، في أعالي البحار والمضائق البحرية الحيوية، ضمن إطار القوانين والقواعد الدولية المستقرة.

وفي الوضع اليمني، نؤكد دعمنا لمجلس القيادة الرئاسي اليمني، وعلى الدور المحوري للمملكة العربية السعودية الشقيقة في قيادة تحالف دعم الشرعية وجهودها في الوصول إلى عملية سياسية يمنية لحل الأزمة بما يحقق مصلحة الشعب اليمني الشقيق. وبالمثل ندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن والجهود المبذولة لتوافق الأطراف اليمنية على خارطة طريق تحت إشراف الأمم المتحدة توفر آلية لوقف دائم وشامل لإطلاق النار والبدء بحوار جاد للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للأزمة اليمنية، ونعرب عن قلقنا من تعنت جماعة الحوثيين واستمرارها في مهاجمة المنشآت المدنية

والنفطية والسفن العابرة لمضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن وتهديد خطوط الملاحة الدولية، ونؤكد على أهمية الضغط على الحوثيين وتحميلهم مسؤولية تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن ودفعهم إلى الانصياع لمتطلبات السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق.

وفي الصومال، إذ تجل دولة الإمارات تضحيات شهدائها ومملكة البحرين والصوماليين في الهجوم الإرهابي البغيض، الذي تعرضوا له وهم يؤدون واجبهم في تدريب القوات الصومالية وتمكين الحكومة الفيدرالية الصومالية في حربها ضد حركة الشباب الإرهابية، فإننا نؤكد على إستمرار دعم الحكومة الفيدرالية الصومالية في مواجهة الإرهاب وبسط وتأمين سيادتها الوطنية، ودعم كل ما يحقق للصومال أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله، وتدعو إلى عدم التدخل في شئون الصومال الداخلية، وأهمية تأمين الإمن والإستقرار في القرن الأفريقي وأهمية إعمال الحلول السلمية واتباع الطرق الدبلوماسية لحل أية خلافات بين دوله.

وفي السودان كان التحرك الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية على الدوام، ولا زال، داعما للجهود المبذولة للتهدئة وضبط النفس وخفض التصعيد والحث على العمل لإنهاء الصراع في السودان، وحقن الدماء، والحفاظ على المنجزات التي تحققت في سبيل التحول السلمي المدني في السودان. وتأييد كل المسارات العاملة على إيجاد مخرج سلمي للصراع بين الأطراف السودانية وتجنيب الشعب السوداني مأسي المواجهات الدائرة هناك. وقامت دولة الإمارات بتقديم العون الإنساني والإغاثي، ولا زالت مستمرة في ذلك. ولدولة الإمارات إسهامات مشهودة في دعم مشاريع التنمية في السودان، والعمل على الدفع بعوامل الاستقرار والإزدهار للسودان وجواره ومحيطه الجغرافي.

وفيما يتعلق بالشأن الليبي، نجدد موقف دولة الإمارات الداعي إلى الحل السلمي للأزمة الليبية، ودعمها الكامل لما يحفظ أمن واستقرار ووحدة ليبيا، وفق مخرجات خارطة الطريق، وقرارات مجلس الأمن، واتفاقية وقف إطلاق النار، لضمان نجاح الانتخابات وتطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو التنمية والاستقرار والازدهار.

وفي العراق، تؤكد دولة الإمارات وقوفها وتضامنها مع العراق في مواجهة التحديات التي يمر بها، وتتطلع إلى عراق مستقر ومزدهر، وتدعم كل ما يحقق للعراق أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله، وتدعو إلى عدم التدخل في شئون العراق الداخلية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تضطلع دولة الإمارات بدورها في ترسيخ قيم التسامح ومكافحة التطرف ونبذ التمييز وخطاب الكراهية وذلك على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الوطني أقرت المرسوم بقانون إتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن مكافحة التمييز والكراهية والتطرف. وكانت قد أقرت البرنامج الوطني للتسامح بهدف ترسيخ قيم التسامح والتعددية ونبذ الكراهية والتمييز ومكافحة التطرف. وعلى الصعيد الدولي إستضافت العاصمة أبوظبي في شهر فبراير ٢٠٢٤ مؤتمر "الإسلام والأخوة الإنسانية" الذي أكد أهمية وثيقة الأخوة الإنسانية كمرجعية عالمية لتعزيز التسامح والتعايش بين الأديان والثقافية. وأثناء عضويتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملت على صدور القرار ٢٦٨٦ (٢٠٢٣) بشأن "التسامح والسلم والأمن الدوليين" وهو أول قرار يصدر عن مجلس الأمن يقر بالعلاقة بين التطرف وخطاب الكراهية

وبين النزاعات السياسية والاجتماعية ويؤثر سلبا على حالة السلام والأمن الدوليين.

إن محاربة التطرف والإرهاب من جهة، وتعزيز قيم التسامح والتعايش والوسطية سمة أساسية ومترسخة في نهج وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومستمرون في نشرها وتعزيزها في سبيل خير البشرية وبناء الازهار وتقوية روابط التضامن والتعايش في المجتمع الدولي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

لقد استضافت الإمارات العربية المتحدة، بنجاح ملحوظ، الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28). وهنا نود أن نتقدم بالشكر والتقدير للدول العربية على مشاركتها في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (COP28)، المنعقد في مدينة إكسبو دبي، وعلى دورهم وإسهاماتهم الفاعلة التي أفضت إلى إنجاح أعمال المؤتمر وتتوجيه بوثيقة "اتفاق الإمارات العربية المتحدة" التاريخي بشأن المناخ (The UAE Consensus)، وهو كما تابعتم إعلانا غير

مسبوق للتصدي لتداعيات التغير المناخي، ويشكل نقطة تحول استثنائية في مسيرة العمل المناخي الدولي، بالإضافة إلى الإعلانات والمبادرات الهامة التي صدرت عن المؤتمر، وأبرزها الإعلان عن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم لسد فجوة التمويل المناخي، وإطلاق إعلان الإمارات لتطوير آليات التمويل وتسريع العمل المناخي العالمي، وإقرار تفعل صندوق "الخسائر والأضرار" المناخية بمساهمة تجاوزت 550 مليون دولار أمريكي، والإعلان عن دعم قطاع الصحة في قارة افريقيا بقيمة 220 مليون دولار أمريكي، بهدف تحسين الأوضاع الصحية للشباب في أفريقيا، كل هذه الجهود المشتركة تهدف إلى تقديم استجابة فعالة لتداعيات تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. فالفرص التي تتيحها الحلول المتفق عليها، في العمل المناخي، ينبغي أن تكون متاحة لجميع البلدان والاقتصادات، المتقدمة منها والنامية، على حد سواء.

ولمواجهة أزمة ندرة المياه، فقط أطلقت دولة الإمارات، يوم 29 فبراير 2024، "مبادرة محمد بن زايد للمياه"، بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله. وتهدف المبادرة إلى تعزيز الوعي بأهمية أزمة ندرة المياه وخطورتها على المستوى الدولي، وتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمعالجتها، والسعي

إلى زيادة الإستثمارات الهادفة إلى التغلب على هذا التحدي. وفي الوقت الذي يعاني فيه 90% من سكان منطقتنا العربية من ندرة المياه، فإن هذه المبادرة تأتي في وقتها، للإسهام في تعزيز الأمن المائي الذي يشكل أولوية في تأمين التنمية المستدامة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تحرص دولة الإمارات دائماً على أهمية دور التعاون الدولي والعمل متعدد الأطراف وتطوير الأداء الحكومي، وفي هذا الإطار استضافت دولة الإمارات الحدث السنوي، القمة العالمية للحكومات، والتي انعقدت خلال الفترة من 12 على 14 فبراير 2024 تحت شعار "تشكيل حكومات المستقبل"، وجمعت القيادات الحكومية وقادة الفكر والخبراء العالميين وصناع القرار من جميع أنحاء العالم، وساهموا في تطوير الأدوات والسياسات والنماذج التي تعتبر ضرورية لعمل وأداء الحكومات المستقبلية.

كما استضافت دولة الإمارات المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، في أبو ظبي في الفترة من 26 إلى 29 فبراير 2024. والذي نتج عنه الاتفاق على تسريع التقدم في القضايا الرئيسية

المتعلقة بالتجارة الدولية لإعطاء دفعة جديدة لمستقبل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، وأعلنت دولة الإمارات عن تقديم منحة بقيمة 10 ملايين دولار، لدعم صناديق منظمة التجارة العالمية سيتم تخصيصها لكل من صندوق تمويل اتفاقية دعم مصايد الأسماك، والإطار المتكامل المعزّز لدعم أقل البلدان نمواً، إضافة إلى صندوق دعم المرأة في مجال التصدير.

إن دولة الإمارات داعم رئيسي لحرية تدفق التجارة والاستثمار بين مختلف دول العالم، ولتسريع التدفقات التجارية والاستثمارية، وتحفيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وترسيخ نظام تجاري عالمي فعال متعدد الأطراف، يؤمن التدفق الحر للسلع والخدمات، ويوفر سلاسل إمداد تتسم بالمرونة وسهولة الحركة والاستدامة.

وفي هذا الصدد، فإن دولة الإمارات تؤكد على أهمية العمل الجماعي على مواجهة التحديات وتقليل المخاطر القائمة أمام ضمان الوصول الشامل إلى نظام التجارة الدولية للاقتصادات النامية والمتقدمة، على حد سواء، في جميع أنحاء العالم. لذا فلا بد من التأكيد على أهمية نبذ السياسات والاتجاهات الحمائية، وإزالة الحواجز أمام حرية الوصول إلى الأسواق، والتخلي عن تلك السياسات التي تؤدي

إلى زيادة الضغوط التضخمية ومزيدا من الهشاشة في النظام الاقتصادي الدولي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى قمة المستقبل في سبتمبر 2024 في نيويورك. وتعول الكثير على هذا التجمع التاريخي، الذي يعد فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل، لتنشيط نظام تعددية الأطراف وإعادة الالتزام بالتضامن العالمي، بحثا عن حلول مبتكرة لتحدياتنا المشتركة. وستعمل الإمارات العربية المتحدة بشكل بناء مع شركائنا لضمان نتائج هادفة وطموحة لقمة المستقبل.

وفي الختام، نجدد شكرنا وتقديرنا لما بذله جميع القائمين من جهود لإنجاح أعمال هذه الدورة والدفع قدماً بمسيرة العمل العربي المشترك ونتطلع لتجاوز الظروف التي تمر بها المنطقة لتنعم شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،